وهناك ملاحظة اخرى، في نهاية بحثنا هذا. ففي قرار عدل عليا رقم ٨١/٢٨٥ (قضية الناظر) الانفة الذكر، جرى الحديث عن اعلان سبعة آلاف دونم كاراضي دولة، في حين ثبت فعليا ان (أربعة) دونمات فقط كانت مسجلة باسم الخزينة الاردنية والتي يمكن حسب اعتقادنا ان تعتبر "كممتلكات دولة" بمفهوم المادة ٥٥ من معادة لاهاى او ان تعتبر "ممتكلات حكومية" حسب مفهوم الامر رقم ٥٩ الانف الذكر. ولكن نظرا لعدم قدرة السكان على اثبات ان الاراضي الموجودة تحت تصرفهم هي تابعة لهم، لانها لم تكن مسجلة في الطابو باسمهم، باعتبارها واقعة في منطقة لم تشملها التسوية، لذا فقد تحولت هذه الاراضي جميعا الى "اراضي دولة" وذلك فقط بفعل توقيع المسوول عن الاملاك الحكومية، الذى يتصرف بموجب الامر ٥٩ الانف الذكـــــــــر.